

لبنان، وبالإفراج عن كافة المعتقلين في السجون.

نعرب عن استيائنا للسياسة الاسرائيلية والاعتقالات غير المشروعة ضد الفلسطينيين وغيرهم من المسافرين في المياه الدولية، وتدعو جميع المنظمات غير الحكومية الى اخطار المنظمات البحرية واتحادات عمال البحار في بلدانها بأعمال القرصنة المذكورة، والعمل معها لمواجهة هذه الأعمال التي تدعو الى الاستيلاء.

ندين قيام اسرائيل باذخار الأسلحة النووية الى الشرق الاوسط، ونحث الولايات المتحدة ودول أوروبا الغربية على انهاء كل تعاون لها مع اسرائيل في هذا الميدان، وتدعوها الى ازالة أسلحتها النووية. كما اننا ندعو اسرائيل الى فتح مرافقها النووية للخبراء، لتفتيشها وتوقيع معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، لأن من حق العالم ان يعرف الطاقة النووية الاسرائيلية والتهديد الذي تمثله هذه الطاقة على سلام المنطقة والعالم.

نلاحظ في بيان السيد ياسر عرفات، رئيس منظمة التحرير الفلسطينية، بشأن التهديد الخطير للسلام والامن الذي يتسبب فيه استمرار حرب الخليج، ونقر بأن علينا ان نعمل، بكل جهد، لتخفيف حدة التوتر الخطير في هذه المنطقة الهامة من العالم، قبل ان يمتد الحريق الى مناطق أخرى ويتسع الدمار.

اننا نقترح انشاء مكتب اتصال للمنظمات غير الحكومية في امريكا الشمالية، ولجان وطنية واقليمية في أوروبا، وفي اماكن أخرى، وأن تمتد شبكتها الى امريكا اللاتينية، واستراليا، ولتشجيع اشتراك المنظمات غير الحكومية في امريكا اللاتينية في الاجتماعات التي ستعقد العام المقبل، وتحت اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف على بذل جهود خاصة لعقد ندوة اقليمية للمنظمات غير الحكومية في امريكا اللاتينية خلال العام المقبل.

نحث رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف لتضمين البيان الختامي لهذه الندوة الأوروبية الى تقرير اللجنة الذي سيقدم الى الجمعية العامة.

نحث الامم المتحدة على عقد ندوة اقليمية أوروبية ثنائية قبل الاجتماع الدوري السنوي مباشرة، ونحث، أيضاً، الامم المتحدة على عقد اجتماع دولي للمنظمات غير الحكومية خلال الاسبوع الأول من ايلول (سبتمبر) ١٩٨٨ في فيينا، على ان يتم تقرير

بمبادرة اوروبية متضافرة تحمل اسرائيل والولايات المتحدة على قبول مؤتمر السلام الدولي على النحو المشار اليه في القرار ٢٨/٥٨. ولهذا الغرض، تحث المنظمات غير الحكومية في بلدان المجموعة الاقتصادية الأوروبية على اقناع حكوماتها بمراجعة اعلان البندقية لعام ١٩٨٠، ليكون متماشياً مع المبادئ التي نص عليها القرار ٢٨/٥٨.

نسلم بأن تقرير الشعب الفلسطيني لمصيره هو شرط أساسي لتحقيق السلام والامن، علاوة على انه يتفق، تماماً، مع أحد أهم المبادئ الأساسية في ميثاق الامم المتحدة. لذلك، فانتنا نناشد جميع الحكومات ان تعترف بهذا الحق.

نؤيد، بشكل مطلق، الاجماع الدولي على ان منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني في نضاله العادل من أجل حقوقه غير القابلة للتصرف. وعليه، فانتنا نناشد جميع الحكومات التي لا تعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية ان تفعل ذلك. ونطالب بالغاء القانون الاسرائيلي الصادر في آب [اغسطس] العام ١٩٨٥، والذي يمنع الاسرائيليين من الاشتراك في محادثات سلام مع أعضاء من منظمة التحرير الفلسطينية.

يساورنا القلق ازاء التمييز الذي تمارسه الحكومة الاسرائيلية ضد المواطنين الفلسطينيين. اننا ندین استمرار التدابير القمعية التي تمارسها السلطات الاسرائيلية ضد السكان الفلسطينيين في الأراضي المحتلة، ونناشد جميع الحكومات والشعوب الضغط على الحكومة الاسرائيلية، من أجل وضع حد لهذه الممارسات.

نشعر بعميق القلق للحالة في المخيمات الفلسطينية في بيروت وجنوب لبنان، ونطالب بوضع حد لمحاصرة هذه المخيمات ومعاونة الفلسطينيين في لبنان، ونطالب بتشكيل وفد دولي لتقصي الحقائق وتقديم تقرير عن النتائج التي سيوصل اليها. نحث حكوماتنا على الاتصال بالأطراف المعنية لرفع الحصار والسماح للجنة الدولية للصليب الأحمر بالدخول، فوراً، الى المخيمات، وإذخار الامدادات الطبية والغذائية اليها، ونطالب باعادة بناء المساكن، واعادة بناء المؤسسات الاجتماعية والتعليمية.

ندعو الى اثناء الاحتلال الاسرائيلي المستمر لجنوب لبنان، ونطالب بالانسحاب الاسرائيلي من كل